

## التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

زيان براح

دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية

كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة المدينة

[Zinober180@gmail.com](mailto:Zinober180@gmail.com)

عبد القادر سونة

دكتوراه في إدارة الأعمال

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة المدينة

[ak\\_souna@yahoo.fr](mailto:ak_souna@yahoo.fr)

تاريخ إرسال المقال: 2020-03-02 تاريخ قبول المقال: 2020-05-07 تاريخ نشر المقال: 2020-06-03

المخلص:

ملخص باللغة العربية:

يعد الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية و من بينها الدول العربية ، فالغذاء يعد عاملا مهما في استقرار هذه الدول اجتماعيا و سياسيا و يجعلها بعيدة عن كل الضغوط الدولية وممارسات الدول الكبرى، ولتحقيق الأمن الغذاء بصورة كافية و مستمرة لابد من إتباع سياسة تنمية مستدامة و رشيدة، من أجل ضمان الموارد الطبيعية و الاقتصادية لتوفير الغذاء و مناصب الشغل اللازمة ، فلا تنمية زراعية مستدامة دون توفير مناصب العمل لامتصاص البطالة و الرفع من الدخل الفردي، الذي يضمن للسكان توفير متطلباتهم من المواد الاستهلاكية و الغذائية .  
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة-الزراعة-الأمن الغذائي-الاكتفاء الذاتي-الدخل الفردي-الموارد المائية.

### **Abstract:**

Food Security is one of the Most important challenges facing developing countries , including the arab ones, the food is an important factor in social , economic and political stability of countries and makes it far from the pressure of the major countries,

To achieve food security adequately and continuously a sustainable development policy is required in order to guarantee natural and economic resources to provide food and the necessary jobs

Keys word : sustainable development -food security- self- sufficiency- agriculture -Water resources- Individual income.

### مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية إذا أحسن استغلاله وتوظيف كل إمكانياته، من منطلق اعتباره قطاع حساس مكلف بتوفير حاجيات السكان من الغذاء، فأى اختلال أو نقص في هذا القطاع يعتبر من مقدمات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتوفره يعد من أهم الأهداف الرئيسية لأي تنمية اقتصادية.

فقد أصبحت مشكلة توفير الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه أي دولة في العالم وبالخصوص الدول العربية والنامية لما لهذا الأمن الغذائي من بعد اقتصادي واجتماعي وحتى سياسي، وقد أصبح مفهوم الأمن الغذائي مرتبطا بفكرة التنمية المستدامة التي تهدف إلى عدم انخفاض الأصول البيئية والطبيعية المهمة، أو هي الحالة التي لا يعرف فيها مخزون رأس المال الطبيعي انخفاضا أو تدهورا ينعكس بالسلب على إنتاج الغذاء وديمومته لأي مجتمع كان.

من المسلم به ارتباط توفير الأمن الغذائي بفكرة التنمية الزراعية المستدامة، فهذه الأخيرة بالنسبة العربية هي مفتاح التنمية الشاملة باعتبار أن الزراعة هي المورد الرئيسي لاقتصاديات العديد منها، الأمر الذي يتطلب معه توفير الغذاء بعيدا عن كل المساعدات الدولية وما ينتج عنه من ضغوطات سياسية واقتصادية.

لهذا لا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي و توفير حاجيات السكان من الغذاء بعيدا عن تنمية زراعية واقتصادية مستدامة وهو أمر أثبتته الواقع في العديد من دول العالم.

لهذا سوف تتمحور دراستنا هذه حول الإشكالية التالية:

ما هو الأمن الغذائي وإلى أي مدى يمكن للتنمية الزراعية المستدامة تحقيقه؟ وما هي السياسات والاستراتيجية المناسبة لتحقيقه في ظل التحديات البيئية والدولية الراهنة؟ ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لدراسة مشكل التنمية المستدامة وعلاقتها بتحقيق الأمن الغذائي.

### المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعد مشكل الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام نظرا لارتباطه بحاجيات الإنسان الغذائية و ضرورة توفير في كل مكان و وقت فقد اختلف فقهاء الاقتصاد في تحديد تعريف دقيق و شامل له بسبب اختلاف وجهات النظر بينهم . فمنهم من يرى بأنه ينحصر في ضرورة توفير الغذاء بقدر كافي و تقديمه لسكان .

في حين يرى جانب آخر بأنه مشكلة وطنية تقع على عاتق الدولة في توفير الغذاء الكافي و في كل وقت لمواطنيها، كما أن مفهوم الأمن الغذائي قد يتداخل مع العديد من المفاهيم المرتبة و المشابهة له كالإكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية.

## المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وتمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة

### 01-تعريف الأمن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي بأنه: " قدرة المجتمع على توفير حاجياته من الغذاء على المدى الطويل كما و نوعا وبأسعار تتناسب و دخل أفراده " .

ومن خلال هذا التعريف نستنتج إن الأمن الغذائي يتمثل في حصول المستهلك على القدر الكافي و المتواصل من حاجياته الغذائية بشكل منتظم و مستمر و يتناسب مع دخله .

ومنه فان الأمن الغذائي لا يستلزم توفير الحاجيات الغذائية فقط بل يتطلب ضمان الموارد الطبيعية اللازمة لذلك مع توفير مناصب الشغل الكافية و التي تسمح للفرد بتحقيق دخل يكفيه لتغطية ما يستهلكه من غذاء ، وبذلك فان الأمن الغذائي يركز على جملة من العناصر أهمها :

- توفير السلع الغذائية
  - الاستمرارية و الدوام في توفير هذه السلع الغذائية
  - توفير مناصب الشغل لاستقرار الدخل الفردي الذي يسمح بتغطية نفقات السلع الغذائي .
- وقد عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على انه: "توفر الغذاء بالكمية و النوعية الضروريتين للنشاط و الحيوية و بصورة مستمرة لكل افراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، و إتاحتها للمواطنين بأسعار مناسبة لخل الأفراد و إمكانياتهم المادية "

ومن هذا التعريف نستنتج إن الأمن الغذائي يتحدد بالكم و النوعية في الغذاء بالإضافة إلى ذلك هناك من يرى أن الأمن الغذائي مرتبط بمدى توفر الموارد لدى الدولة حيث يقصد الأمن الغذائي قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لمقابلة حاجاتها من الواردات الغذائية .

و منه فان الأمن الغذائي وفق هذا التعريف يعتمد على الخارج في جلب الغذاء و عليه يركز الأمن الغذائي على قدرة الدولة في توفر الموارد خاصة من العملة الصعبة من اجل استيراد الغذاء، و بالتالي تغطية العجز في الإنتاج المحلي منا، و كذلك انه من الصعب على الدول النامية الحصول على الغذاء برغم من قدرتها على سداد قيمتها، فمثلا لم تبع الولايات المتحدة القمح إلى مصر رغم قدرتها على سداد قيمته لكونها استعملته كسلاح ضغط .

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن له عنصرين أساسيين:

أ - **الأمن الغذائي المطلق**، والذي يقصد به إنتاج كميات الغذاء محليا بمستوى يعادل أو يفوق ما هو مطلوب و بهذا المعنى فهو للاكتفاء الذاتي الكامل، و يصطلح عليه أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق و الواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه بعد عن الواقع ، كما انه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصيص و تقسيم العمل.

ب- **الأمن الغذائي النسبي** ، والذي يقصد به قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية نسبيا أو كليا، و ضمان الحد الأدنى من متطلبات السكان من الغذاء.

ومنه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ، بل يقصد به أساسا توفير المواد و السلع الغذائية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى متوفرة بكميات كبيرة لدى دولة أخرى، وبذلك تغطي النقص في المسجل في احتياجات سكانها الغذائية بالتعاون مع دول أخرى .

و في الأخير يمكن أن نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي يتحدد بشكل عام في قدرة فئات السكان المختلفة في أي بلد في كل زمان و مكان على الحصول على الغذاء الكافي من أجل حياة صحية ومنتجة و بتكلفة في حدود إمكانياتهم و قدرتهم الشرائية .

## 02- تمييز الأمن الغذائي عن غيره من المفاهيم المشابهة

قد يتداخل مفهوم الأمن الغذائي مع مجموعة من المفاهيم المشابهة وذات الصلة مع مسألة توفير الغذاء لسكان مثل ما يعرف بالاكتهاف الغذائي الذاتي أو الفجوة الغذائية.

### أ.الأمن الغذائي والاكتهاف الذاتي

يقصد بالاكتهاف الذاتي تحقيق الدول لحاجياتها من الغذاء بالاعتماد على نفسها وعلى ما هو متوفر لها من موارد طبيعية وبشرية، أي تحقيق الاكتهاف الذاتي للمواد الاستهلاكية لجميع السكان بالقدر الكافي محليا و دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج .

وبالتالي فإن مفهوم الاكتهاف الذاتي يختلف عن الأمن الغذائي بكونه مفهوما ضيقا بحيث يتجلى في توفير الغذاء على المستوى المحلي و دون الحاجة إلى الخارج ، و لا يمكن اعتبار الاكتهاف الذاتي تحقيقا للأمن الغذائي فهناك العديد من الدول التي حققت الاكتهاف الذاتي لكن لم تصل إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، و مثال ذلك دولة الهند فهي دولة حققت اكتهاف ذاتي في المحاصيل الزراعية خاصة الإستراتيجية مثل الباز و القمح لكنها لم تصل بعد إلى تحقيق الأمن الغذائي بمفهوم الكامل الذي يتطلب توفير الغذاء المناسب لسكانها و فق المعايير الدولية.

وعلى العكس من ذلك هناك دول لم تحقق الاكتهاف الذاتي للمحاصيل الزراعية لكن مستوى الأمن الغذائي لسكانها مرتفع نوعا و كما و مثال ذلك اليابان و النرويج و العديد من الدول الأخرى .

### ب-الفجوة الغذائية

يقصد بالفجوة الغذائية ذلك التعبير الكمي الذي يراد به التعبير عن النقص والقصور للجهود و الطاقات المحلية في تغطية النقص المسجل في الحاجات الغذائية للسكان الذي يدفع الدولة الى الاستيراد من الخارج لتغطيته ، ويمكن القول أن الفجوة الغذائية هي ذلك الفرق بين كميات الغذاء المنتجة محليا و الكميات المستوردة من الخارج من أجل تلبية كل متطلبات السكان من السلع و المواد الغذائية.

### المطلب الثاني: أهداف الأمن الغذائي

إن أهمية الأمن الغذائي تتجلى في أهداف و أبعاده الاستراتيجية التي تهدف الدول خاصة النامية منها من خلاله إلى تحقيقها، و هي تتمثل في :

#### 01- البعد الاجتماعي:

لا يمكن الفصل بين الاستقرار الاجتماعي لأي دولة و الأمن الغذائي ، فنقص هذا الأخير يؤدي إلى كثرت الاحتجاجات و الاضطرابات دخل الدول ، بالإضافة إلى كونه الضامن الأساسي لوفرت الموارد و الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع .

إن نقص الغذاء والسلع الاستهلاكية في أي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الأفراد اقتصاديا و اجتماعيا فالفرد يعد من مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع و يعتبر الغذاء من حقه و يجب على دولة توفيره حتى يتمكن من أداء دوره في عجلة التنمية.

ومن أهم أثار أزمة الغذاء في أي دولة نجد:

- نقص المحاصيل الزراعية يؤثر بشكل مباشر على مدا خيل المزارعين الذين يعتمدون على زراعة في دخلهم اليومي.
- تقشي البطالة في أوساط القوى العاملة .
- النزوح الريفي و ما ينتج عنه من إهمال للقطاع الفلاحي. الذي يعد قطاع حيوي في تحقيق الأمن الغذائي وما يشكله من ضغط على المدن بزيادة حجم المتطلبات وكميات الغذاء الواجب توفيرها للسكان.

#### 02- البعد الزمني:

أن مفهوم الأمن الغذائي تتجلى في بعده الزمني لكونه مفهوم ديناميكي متغير بتغير الأوضاع الاقتصادية في الدولة وتفاوته من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على متطلبات الإنسان الغذائية.

فلأمن الغذائي مرتبط بتوفير الغذاء لسكان في كل زمان ومكان وباستمرار ودون انقطاع، ولو كان ذلك يشكل عبئا على ميزانيتها، فهي تلجأ إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز خاصة في الظروف المستعجلة و الطارئة.

#### 03- البعد السياسي:

إن توفير الغذاء لأفراد المجتمع و بكميات كافية في كل وقت يعد عامل استقرار رئيسي للأوضاع السياسية في أي دولة، كما أن العالم يشهد تنافسا كبير بين قوى دولية في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و أصبح الغذاء يعد سلاحا فتاكا تلجأ إليه هذه الدول من أجل الهيمنة و السيطرة و الضغط به لتحقيق أهدافها الاستراتيجية و السياسية خاصة على الدول النامية و العربية بالخصوص، بالإضافة إلى كونها المسيطر العالمي على المحاصيل الرئيسية في العالم مثل القمح و الذرة .

فالدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية في توفير الغذاء لسكانها لا تتمتع بسيادة كاملة و حرية في اتخاذ قراراتها .

إن تحقيق الأمن الغذائي يعد من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية والعربية هو العامل الرئيسي الذي يحدد مدى استقرارها اجتماعيا وسياسيا ويجعلها تتعد عن كل الضغوطات الاجتماعية والسياسية وبالتالي الاهتمام بالفرد وجعله يقوم بدوره الاجتماعي والاقتصادي على أكمل وجه.

### المطلب الثالث: مستويات الأمن الغذائي

من خلال ما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي له مستوى تتراوح بين الحد الأدنى والحد الأقصى.

#### 01- مستوى الكفاف

بالرجوع إلى وثائق ومقررات المنظمة العالمية للزراعة والغذاء نجد أن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق و حد الفقر، فالدولة مجبرة على توفير الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية لسكانها بصورة مستمرة تضمن بقائهم على قيد الحياة ، وتلبية حاجياتهم الضرورية للحياة .  
و منه فان مستوى الحد الأدنى من الغذاء أو مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسالة الأمن الغذائي بحده الأدنى من السعرات الحرارية من اجل بقاء الفرد حيا .

#### 02- المستوى المتوسط

و يقصد به المستويات التي ترتقي فوق المستوى الأدنى أو الكفاف و لا يصل إلى مستوى المراد تحقيقه أو المحتمل ، و يمكن القول أن هذا المستوى يعبر عن القدرة من التخلص من سوء التغذية ، و الذي يتم التخلص منه عن طريق تحقيق المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية التي يحتاجها كل فرد في المجتمع .

#### 03- المستوى الأقصى

يدل هذا المستوى على إمكانية و قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى الحد الذي يسمح لهم بأداء أعمالهم الإنتاجية بكفاءة عالية ن فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي بشقه الكمي و الوظيفي أي طاقات إنتاج عالية مع الرفع من مستوى الدخل الفردي ، وعليه يعتمد هذا المستوى على الكميات الكافية من الحاجات الاستهلاكية للأفراد ( توفر الكماليات من الغذاء ) و هو بذلك يركز على النقاط التالية :

- عرض السلع الغذائية سواء بتوفرها محليا أو عن طريق التجارة الخارجية .  
- طلب الغذاء أي إمكانية الأفراد على طلب الغذاء وهذا بتوفير فرص العمل و الدخل الكافي لاقتنائه ،  
لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي زاد معه المستوى المحتمل للغذاء و الذي يمكن الفرد من المساهمة في الطاقات الإنتاج أو الزيادة في الإنتاج و بالتالي المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ، و منه تطور البلاد في جميع المجالات و تصبح في مصاف الدول المتقدمة .

لكن مسألة تحقيق هذا الأمن الغذائي لا تكون إلا بانتهاج سياسات و أساليب مدروسة و محكمة و توظيف كل الموارد المتاحة للدولة ، وهذا لاعتبار الأمن الغذائي عنصر مرتبط بكل الجوانب الاقتصادية و السياسية لأي دولة ، و من اجل هذا كانت التنمية الزراعية المستدامة احد انجح و أفضل الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذا الأمن الغذائي.

### المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

تعد فكرة التنمية الزراعية المستدامة من بين أهم القضايا التي تلقى اهتماما واسعا خاصة في بداية القرن الواحد والعشرين و ظهور فكرة الأمن الغذائي و ارتباطه بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و كذلك لدورها في التصدي لكل المعوقات البيئية و الطبيعية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي . إن التنمية الزراعية المستدامة أسلوب يعتمد على تكوين العامل البشري و استعمال الطرق الحديثة و المدروسة في القطاع الزراعي من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من إنتاج المحاصيل و الاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية و البيئة المساعدة في ذلك .

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة

#### 01-تعريف التنمية الزراعية المستدامة

إن تعريف التنمية الزراعية المستدامة مرتبط أساسا بكل ما هو اقتصادي و اجتماعي و إيكولوجي و حتى ثقافي ، فامن خلال التنمية الزراعية المستدامة يمكن تحقيق ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال حاضرا و مستقبلا، وإنتاج وتوفير السلع الغذائية بصورة كافية و متواصلة ، مع الاهتمام بتوفير فرص العمل بصورة مستقرة و بدخل كافي يضمن محيط شغل و حياة كريمة لكل العاملين في القطاع الزراعي ، بالإضافة إلى حفظ وصيانة الموارد والقدرات الإنتاجية للموارد الطبيعية دون الإضرار بالدورات الإيكولوجية و البيئية وامن اجل الحفاظ على التوازن البيئي و تجنب تدمير الموروثات الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات والأوساط الريفية التي تعد المحرك الرئيسي لهذه التنمية . وامن خلال ما سبق ينمكن القول أن التنمية الزراعية المستدامة هي تلك السياسات و الإجراءات التي تتخذها الدول لتغيير البنيان و هيكل القطاع الزراعي من اجل الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية بهدف تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي و إنتاجية كبيرة ، و كذلك زيادة في الدخل القومي مما يضمن الرفع في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع و بصورة متواصلة عبر الأجيال ، مع المحافظة على التنوع الإيكولوجي و التوازن البيئي .

ومن اجل تحقيق كل هذا تعتمد سياسة التنمية الزراعية المستدامة على استخدام الحوافز الاقتصادية والاستعانة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة والملائمة لكل منطقة، لإدارة الموارد الطبيعية بأسلوب علمي و مدروس، دون إهمال البحوث العلمية الزراعية و توظيفها في ارض الواقع ، وتوفير فرص العمل و رفع من الدخل الفردي بهدف تخفيف من حدة الفقر . و هي بذلك توظف وتستغل قطاعات عديدة من غير القطاع الزراعي مثل المياه والطاقة والتنوع البيئي.

#### 02-معايير التنمية الزراعية المستدامة

إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة يعتمد على جملة من المعايير أهم تلك المعايير المحددة من طرف منظمة الأغذية و الزراعة FAO و هي :

أ-**العدالة** : مساعدة الدول و المجتمعات الأكثر فقرا لانتهاج أساليب زراعية مستدامة ، لان المزارعين في الدول الفقيرة ليس لهم الخيار سوى الاستخدام المكثف و غير عقلاني للأراضي من اجل تلبية احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء مما يستنزف التربة و يقلل من خصوبتها و بالتالي عدم تحقيق نسبة

إنتاجية معقولة ، بالإضافة ما ينتج عن ذلك من فقر و الإضرار بالموارد البيئية و الطبيعية ، دون نسيان الاهتمام بالتنمية الريفية .

ب - **الهرونة:** وهي قدرة النظام الزراعي على المحافظة على بنيته وتوازنه و تكيفه مع الاضطرابات الجوية و الغير متوقعة كالتصحّر و الجفاف و الفيضانات و انجراف التربة.

ت - **الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية و البيئية:** الاستغلال الأمثل و المدروس لأحد الموارد الطبيعية من ماء و تربة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة و الفوائد و باستعمال مجموعة من السياسات و الآليات المدروسة بهدف تحقيق الكفاءات كالأسعار و آليات الرقابة و التقدير السليم للتكاليف .

ث - **تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال حاضرا و مستقبلا:** وهذا من الاعتماد على الأساليب الزراعية الحديثة في القطاع الزراعي مثل طرق الري الفعالة التي تحمي الموارد الماء من الاستنزاف ، و أساليب الزراعة العضوية . و الاعتماد كذلك على المخابر العلمية لدراسة نوعية التربة و المحاصيل المناسبة لها من أجل تجنب استنزافها و تحقيق إنتاجية عالية من أجل مواكبة حاجيات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لتغذية الإنسان.

ج - **توفير فرص العمل الدائمة و الدخل الكافي :** بحيث لا يبقى القطاع الزراعي قطاع موسمي يدخل ضعيف لا يلبي الحاجيات الأساسية للعاملين فيه بل يجب إن تتماثل مع نمو إنتاجها و ارتفاع تجارتها في السوق الدولية ، و ذلك بالاعتماد على اليد العاملة المكونة و الماهرة ذات الأجر العالي ، ونتيجة أيضا لاعتمادها على التقنيات الحديثة و الجديدة و متطورة في الري و الزراعة و الحصاد و حتى في التسويق الذي يعد عامل مهم في نجاح السياسات العمل الزراعي الناجح ، و حتى يحقق القطاع الزراعي مساهما في رفع معيشة الفرد و توفير الغذاء من ناحية الكم و النوع للأجيال في الحاضر و المستقبل .

ح - **ضرورة المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية :** إن التنمية الزراعية المستدامة تقتضي المحافظة على قاعدة القدرات و الموارد الطبيعية بشكل عام و أيضا العمل على تجديدها و الاستعذاب لدى الموارد الجديدة من خلال عدم الإخلال بالتوازن البيئي و الايكولوجي أو التسبب في تلوثها .

خ - **القدرة على مواجهة التغيرات الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية:** يجب على هذه التنمية الزراعية أن تصبح قادرة على تحديد و تجنب المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نمو القطاع الزراعي و استمراره و من أمثلة هذه المتغيرات الخارجية النمو الديمغرافي الكبير خاصة لدى الدول النامية و التغيرات المناخية كالاختباس الحراري و شح الموارد المائية .

#### المطلب الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

##### 01-أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تتجلى أهداف التنمية الزراعية تحقيق امن غذائي و تأسيس الحق في غذاء كامل و صحي على بصورة كافية و مستمرة ، بالإضافة إلى المساهمة بصورة مباشرة في تنمية اقتصادية شاملة وذلك من خلال إسهام القطاع الزراعي في الدخل الوطني و منه الدخل الفردي للعاملين فيه ، و ما ينعكس كذلك على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بتقديمه لموارد جديدة و دائمة مثل الصناعات الغذائية

و التحويلية ، أي المساهمة في الموارد العامة و رأس المال العام، دون نسيان مدى مساهمة هذا القطاع في توفير النقد الأجنبي في حالة المشاركة في التجارة و الأسواق الدولية .  
كما تساعد هذه التنمية في التخطيط المستقبلي لحاجيات السكان و التفكير في الأجيال اللاحقة ، و باعتبار التنمية الزراعية المستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية و ترشد استغلالها فهي بذلك تحافظ بطريقة مدروسة و فعالة على الموارد المائية التي تعد من أهم عناصر التنمية الزراعية .

## 02-أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة

إن من أهم الأسباب التي دفعت الدول إلى انتهاج وإتباع سياسة التنمية الزراعية المستدامة بهدف تحقيق الأمن الغذائي جملة من التهديدات والمخاطر أهمها:

### أ-المخاطر البيئية

تتمثل في ندرة المياه، كما أن الاستغلال الغير عقلاني والمستمر لمصادر المياه خاصة الجوفية منها أدى بشكل كبير إلى استنزافها مع العلم أنها مصدر مائي غير متجدد.  
بالإضافة لمجموع التغيرات المناخية ، خاصة ارتفاع درجة حرارة الأرض و الاحتباس الحراري و أثرها على التوازن البيئي ، والاستغلال المفرط للتربة، كما أن تركيز الفلاحين خاصة في الدول النامية على محاصيل معينة و بشكل مركز دون مراعاة نوعية التربة و الحد من فترات إراحة التربة اثر على خصوبتها.

كما أن ارتفاع نسبة التلوث الذي انتشر في الجو والبر والبحر كان له من تأثير على البيئة والموارد الطبيعية خاصة المياه، بالإضافة للكوارث الطبيعية من زلازل و فيضانات و تصحر و ما لها من آثار مدمرة على المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى الكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية مثل الحروب و النزاعات المسلحة.

### ب-المخاطر الاجتماعية

فهي أيضا من أهم مخاطر انعدام الأمن الغذائي و تتمثل صورها في ما يلي :  
-الضغوطات السكانية وتقلص المساحات المزروعة.  
-الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة وبالتالي تخلي سكان الأرياف على نشاطهم الأصلي و إهمال الأراضي الزراعية.  
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بسبب سوء التوزيع .  
- ضعف البني التحتية و قصور التنمية البشرية .  
-ارتفاع مستويات البطالة خاصة في الأوساط الشابة .

### ت-المخاطر السياسية المهددة لسيادة الدول

إن هذه التهديدات السياسية الخارجية لا تقل خطورة عن التهديدات الاجتماعية ومن أهمها:  
-العولمة و ما ينتج عنها من تدويل للنشاط الاقتصادي العالمي  
-التقنيات و التكنولوجيات الحديثة و المتطورة في القطاع الزراعي.

-الاستثمارات الخارجية خاصة الشركات المتعددة الجنسية وما تسببه من نهب مفرط و مدروس للموارد الطبيعية و عدم حرصها على تجنب تلويثها خاصة لمصادر المياه ، وتظهر خطورة هذه الشركات في تدخلها في سياسات الدول و الضغط عليها في العديد من القرارات .

-سيطرة الدول الكبرى على المحاصيل الرئيسية في العالم واستعمالها للغذاء كسلاح فتاك لضغط على الدول الضعيفة من أجل تحقيق مصالحها .

-سيطرة منظمة التجارة العالمية على سوق الغذاء و مدى هيمنة الولايات المتحدة عليها .

### المطلب الثالث: السياسات الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب انتهاج العديد من السياسات ، واتخاذ القرارات و التوجهات و سن التشريعات و القوانين اللازمة لتحقيقها . ومنها :

#### 01-سياسة الدعم وحماية الزراعة

تهدف كل سياسة الدول إلى المحافظة علة مصالح المزارعين ، و تطوير دخلهم و ضمان عدم تذبذبه لتحقيق الاكتفاء الذاتي و توفير استقرار نسبي في أسعار ترضي المستهلكين و المنتجين على حد سواء ومنه التقليل من ظاهرة النزوح الريفي .

كما أن سياسة الدعم هذه التي تعتمد على التخطيط المدروس تؤدي إلى المحافظة على البيئة و عدم الإضرار بها ، و المحافظة على موارد المياه و الحيلولة دون تلويثها ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يجب على الدول التحكم في عوامل الإنتاج الزراعي و فرض سيطرتها على أسعار المواد الغذائية ، وهذا من خلال مراعاة النقاط التالية :

أ-اتخاذ إجراءات داخلية : تتضمن المحافظة على حقوق المنتجين في بيع كميات معينة من إنتاجه بسعر محدد و مضمون من قبل الدولة و التحكم في عوامل الإنتاج و الأسعار ، و استعداد الدولة للشراء بهذا السعر مع العمل على دعم المستهلك .

ب- الإجراءات الجمركية : و تهدف هذه الإجراءات تنظيم و تقنين الواردات و الصادرات الزراعية من خلال التعريف الجمركية الثابتة والمتغيرة وهذا لدعم الصادرات والمحافظة على الإنتاج الزراعي الوطني

#### 02-سياسة ترشيد الموارد المائية

تعد الموارد المائية العنصر الحيوي و الرئيسي لأي تنمية زراعية و هي الأكثر ندرة حيث يستهلك القطاع الزراعي في العالم النسبة الأكبر من هذا المورد ن و نظرا لأهميته و المشاكل التي يسببها نقص هذا المورد تفكر الدول بجدية في انتهاج استراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية .

وتعد التنمية المستدامة الاجتماعية و الاقتصادية من اهتمامات القرن الحالي والتي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعة مستدامة والتي بدورها تتطلب موارد مائية حتى يتم تنفيذها بشكل مستدام ، وبسبب نقص هذا المورد ، كان لابد من العمل على زيادة كفاءة استخدامه و ترشيد استهلاكه خاصة في مجال الزراعة إذ لابد من البحث عن كل الطرق و الأساليب الهائلة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية لمواجهة كل التحديات الناتجة عن زيادة السكان وزيادة طلبهم عن الغذاء ، وذلك من خلال تحسين إدارة و حماية وصيانة الموارد المائية .

إن الحفاظ على الموارد المائية يتطلب تطوير أساليب و أنماط جديد في الري و الاستغلال الرشيد لها و العمل على تجديد مصادرها و عدم استنزاف الهياك الجوفية التي يصعب تعويضها .  
كما يجب القيام ببحوث مشتركة لتطوير استخدام المياه و نقل التجارب الدولية ما بين الدول، وتنمية التعاون الدولي لتوسع في استخدام الطاقات المتجددة في تحلية المياه، ونشر النوعية المائية من خلال نشر ثقافة استخدام المياه في الزراعة .

### 03-سياسة الأسعار الزراعية:

تلعب هذه السياسة دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار لأسعار المواد الغذائية في السوق، وهو ما ينعكس على استقرار في دخل المزارعين، فضلا على دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الغذائية و توزيع الدخل و زيادة إيرادات الدولة و توفير احتياجات التصدير .  
يعد تحديد الأسعار للسلع الغذائية من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي، حيث تتعدد طرق و أساليب تسعير المواد الزراعية، و يمكن حصرها في ما يلي:

#### أ-التسعير السوقي :

حيث يحدد العرض والطلب في الأسواق المحلية و على اعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي و الاستهلاك متواصل فان تخزين السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر .  
وتختلف أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر، ففي ظل التسعير الحر يحصل صغار المزارعين على سعر اقل لإنتاجهم لأنهم يميلون إلى بيعها في فترات الحصاد مقارنة بكبار المزارعين الذين يفضلون بيع محاصيلهم في مواسم أخرى خارج موسم الحصاد من اجل الرفع من الأرباح .

#### ت- التسعير الحكومي:

تدخل حكومة الدولة لتحديد الأسعار فالدولة تهدف إلى تحقيق استقرار للأسعار و المداخيل الزراعية وحماية العاملين في القطاع الزراعي من الاحتكار و تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية و تنظيم حركة التجارة المحلية للمواد و السلع الغذائية .

### 04-سياسة تشجيع الاستثمارات الزراعية

تعد سياسة دعم و تشجيع الاستثمار بشقيه العام و الخاص ، فهي من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية و النمو و الاستقرار في الإنتاج الزراعي و لكي يتطور الاستثمار سواء كان داخلي أو خارجي يجب أن يتوفر مناخ استثماري مناسب و مشجع و مستقر لجلب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية و إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة و تنفيذ برامج للترويج لجلب الاستثمار و تقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا و فنيا و ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص .  
كما أن جلب الاستثمار و تشجيع يكون بسن القوانين و التشريعات التي تعمل على جلب و حماية الاستثمار و تأمينه من المخاطر .

### 05-سياسة التسويق الزراعي

و يقصد بها مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة ، وتختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

#### 06- سياسة الاعتماد على الزراعة العضوية

إن الزراعة المكثفة و المركزة تعد خطرا لا يمكن تجاهله على البيئة و التنوع الحيوي بالإضافة إلى ما تشكله من استنزاف للتربة و التقليل من خصوبتها، خاصة في حالة التركيز المكثف على إنتاج نوع واحد من المحاصيل الزراعية و التي تتربع على مساحات شاسعة مع الاستخدام الكبير للكيماويات الزراعية. مما يؤثر على سلامة التربة و صحة الإنسان .

ومن أجل تجنب كل هذه المخاطر يجب أن يكون الإنتاج خاليا من كل المواد الكيماوية ومن هذا المنطلق جاء مفهوم الزراعة العضوية، و التي تعني إنتاج الغذاء بطريقة لا تشكل خطرا على البيئة و صحة الإنسان ، وذلك بالابتعاد عن استعمال الكيماويات الزراعية و الأسمدة و المبيدات و العقاقير البيطرية و المواد الحافظة .

كما يعرف الاختصاصيون الزراعة العضوية بأنها منهج زراعة يهدف إلى خلق نظم إنتاج مستدامة تعتمد بشكل رئيسي على الموارد القابلة للتجدد ، و على إدارة العمليات الحيوية و البيئية بهدف تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الحيواني و نباتي و التغذية البشرية .

و للزراعة العضوية دورا هاما في حماية الإنسان و البيئة و ذلك بسبب الطرق المستعملة في تخصيب التربة من مخلفات الزراعة و فضلات الحيوانات كأسمدة و من ثم فهي تقلل من تلوث الماء و الهواء ، و تحسين من التنوع الحيواني و النباتي ، و تعمل على التقليل من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من المحاصيل الزراعية .

و من أجل الوصول إلى زراعة عضوية فعالة لابد من تحقق الشروط التالية:

- الاحترام الصارم لروابط التوازن الطبيعي بين التربة و النبات ( عدم إجهاد و استنزاف التربة).

- الابتعاد عن كل محاولات و تجارب التعديل الوراثي على الحيوان و النبات.

- المساهمة في استخدام اليد العاملة و المؤهلة و المكونة.

كما لا يجب كذلك الاعتماد على سياسات أخرى إلى جانب السياسات المذكورة سابقة، مثل سياسة العمل على حماية التنوع الحيوي وتنوع الغابات، وتشجيع دور المرأة في الزراعة والإنتاج الزراعي.

#### خاتمة:

لا يزال تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة للدول النامية و منها العربية يشكل تحديا كبيرا بسبب ما تواجهه من عقبات تكنولوجية و عدم فعالية السياسات الزراعية المتبعة ، و من أجل الوصول إلى مرحلة اكتفاء ذاتي و تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الواسع يجب العمل بمبادئ التنمية المستدامة التي أصبحت أحد الأهداف للعمل المشترك و مرادف لتحقيق التقدم الاقتصادي يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية ، وهذا ما يستدعي توفير البنى التحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات و نقص المعرفة للمعلومات وهذا دعما لرأس المال البشري و المحافظة على الموارد الزراعية الطبيعية.

#### النتائج:

- أن الدول النامية و العربية تواجه العديد من التحديات من اجل توفير الغذاء لسكانها.
- مدى تأثير نقص الغذاء على الاستقرار الاجتماعي و السياسي في الدول العربية
- مدى ترابط توفير مناصب الشغل و تحقيق الأمن الغذائي.
- استغلال الدول الكبرى الغذاء كوسيلة للسيطرة و الهيمنة .
- سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على المحاصيل الزراعية الكبرى مثل القمح و الذرة
- مدى تأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعي خاصة ظاهرة الاحتباس الحراري ، وشح الموارد المائية.

ومن اجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة بهدف تحقيق الأمن الغذائي نقترح جملة من الاقتراحات تتمثل في:

#### الاقتراحات:

- العمل على و ضع سياسة حكومة مدروسة و مبنية من اجل جعل التنمية المستدامة هدف للعمل الحكومي .
- الاعتماد على البحوث العلمية الحديثة المخصصة للقطاع الزراعي .
- إنشاء المخابر العلمية الخاص بالبحث العلمي في المجال الزراعي.
- تكوين اليد العاملة بالاعتماد على الأسس العلمية لتوظيفها في القطاع الزراعي.
- الاهتمام بالتنمية الريفية باعتبارها أساس التنمية الزراعية.
- تطوير الزراعة العضوية
- الاهتمام بالموارد المائية و ترشيد استغلالها.
- أهمية التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن الغذائي و تبادل التجارب الزراعية خاصة بين الدول العربية التي تعرف اختلافات بيئية و طبيعية و تفاوت كميات الموارد المائية بين دولها.

#### قائمة المراجع:

- 01- د محمد رفيق أيمن حمدان ، الأمن الغذائي نظرية و نظام التطبيق دار وائل للنشر الأردن الطبعة الأولى 1999
- 02- لرقام جميلة .الأمن الغذائي في الدول العربية .أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر . 2006
- 03- فوزية غربي . الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي .حالة الجزائر-الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2010
- 04- كمال حوشين إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر . أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر 2007
- 05- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي سنة . 2007

| المجلد: 06                                                                                                                                                                                           | العدد: 02 | السنة: جوان 2020-شوال 1441 هـ | ص: 54-67 |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------------------|----------|
| 06- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية — جدول أعمال القرن 21 — الفصل 14- النهوض بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة — ريو دي جانيرو -1992                                                         |           |                               |          |
| 07- فريد لقرط. ضرورة تنمية المناطق الريفية من اجل تنمية محلية متوازنة. ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق. المركز الجامعي برج بوعريش -2008                                        |           |                               |          |
| 08- منظمة و الغذاء الزراعة- لجنة الزراعة الدورة 19 التنمية الريفية المستدامة و التطبيقات الزراعية الجيدة —لعام 2005                                                                                  |           |                               |          |
| 09- قصوري مريم —الأمن الغذائي و التنمية المستدامة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير —كلية العلوم الاقتصادية —جامعة باجي مختار —عنابة. 2012.                                                           |           |                               |          |
| 10- عنان فاطمة الزهراء — التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي —ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي —جامعة باجي مختار —عنابة —بتاريخ 22-23-نوفمبر سنة 2010   |           |                               |          |
| 11- الصادق عوض بشير — تحديات الأمن الغذائي —الدار العربية للعلوم ناشرون- الطبعة الأولى — بيروت -2009                                                                                                 |           |                               |          |
| 12- السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون- اقتصاديات الموارد الطبيعية —الدار الجامعية-الإسكندرية-2007                                                                                                         |           |                               |          |
| 13- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009. تحديات امن الإنسان في البلدان العربية — برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — المكتب الإقليمي للدول العربية —كركي للنشر- بيروت- العدد 05-الطبعة الأولى-2009 |           |                               |          |
| 14- صلاح وزان.تنمية الزراعة العربية-الواقع الممكن —مركز دراسات الوحدة العربية —الطبعة الأولى —بيروت -1998                                                                                            |           |                               |          |
| 15- الصادق عوض بشير —تحديات الأمن الغذائي العربي-الدار العربية لعلوم ناشرون-بيروت.-2009                                                                                                              |           |                               |          |
| 16- محمد فوزي أبو السعود و آخرون-مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية —الدار الجامعية —الإسكندرية-2006                                                                                                 |           |                               |          |
| 17- محمود الأشرم- التنمية الزراعية المستدامة و العوامل الفاعلة —الطبعة الأولى —مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.-2007                                                                               |           |                               |          |
| 18- شوقي احمد الحلیم —التكنولوجيا الحيوية البيئية-دار السحاب للنشر- القاهرة -2009                                                                                                                    |           |                               |          |
| 19- مجلة البيئة و التنمية-مقتطفات من النص الرسمي لمقررات جوهانسبورغ-العدد 2-2002                                                                                                                     |           |                               |          |